النزوح والاندماج الاجتماعي لمحة تاريخية

الباحث. محمد مشحن زيد أ.د. جمعة ابراهيم حسين
جامعة الانبار/ كلية الآداب – قسم الاجتماع
journalofstudies2019@gmail.com

الملخص:

شهد تاريخ العراق موجات نزوح متعددة لتفرض على الباحثين والمختصين في العلوم الاجتماعية الاهتمام بها وتقصيها وذلك من اجل معرفة النتائج التي تتركها على المجتمع العراقي وديمومة نظامه واستقراره الاجتماعي، لذلك فأن الاهتمام بدراسة النزوح وبالأخص موضوع دراستنا لن تكن ترفاً فكرياً ؛ بسبب ما فرضته ظاهرة النزوح من اثار سلبية هددت استقرار المجتمع العراقي اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

ان انتشار العنف بشكل كبير لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق المعاصر والحديث ادى الى موجات نزوح كبيرة وذلك بسبب الحروب والازمات والفكر الطائفي الذي نشأ ونما في احضان المتطرفين والتي رافقتها من اعمال انتقامية وإجرامية تستهدف الابرياء من المدنيين ولهذه الاحداث ظواهر سلبية متعددة ومن اهمها ظاهرة تهجير النازحين داخل العراق باتجاه المناطق الامنة فضلاً عن اتجاه بعض من العوامل النازحة الى خارج العراق فقد اخذت هذه الظاهرة بالاتساع في ابعادها على عملية الحراك المكاني عندما تنتقل الاسرة من مكان الى اخر فقط بل ترتبط بمتغيرات مهمة لاسيما عملية النزوح وايضا الاستبعاد الاجتماعي اذ يؤكد الباحثين الاجتماعيين أن الحروب ، الفقر ، والحرمان ، والبطالة ، اهم اسباب ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي كل هذه الظواهر تؤدي الى اضرار نفسية واجتماعية ومن ابرزها القلق والخوف والاغتراب فالنزوح القسري ليس مجرد انتقال اجباري من مكان الى اخر كما اسلفنا ،بل يستلزم معه الحاجة الى مواجهتها والتعرف على سبل مواجهتها. ولقد سعى الباحث من خلال بحثه هذا تقصي تاريخ ظاهرة النزوح في العراق وبيان اهم الاسباب والنتائج عن هذه الظاهرة الاجتماعية التي تكررت كثيرا في المجتمع العراقي والوقوف على اهم النتائج تمخضت عنها.

الكلمات المفتاحية: (النزوح، الاندماج الاجتماعي، الاسرة، الاستبعاد الاجتماعي)

Displacement and Social Integration A Historical Overview

Mohamed Mashhn Zaid, Prof. Dr. Juma Ibrahim Hussein

Anbar University / College of Arts - Department of Sociology

Abstract:

The history of Iraq has witnessed multiple waves of displacement to force researchers and specialists in the social sciences to pay attention to it and investigate it, in order to know the consequences it leaves on Iraqi society and the permanence of its system and social stability. Negative effects threatened the stability of Iraqi society, socially, politically and economically.

The spread of violence in an unprecedented way in the contemporary and modern history of Iraq led to large waves of displacement, due to wars, crises, and sectarian ideology that arose and grew in the arms of extremists and its facilities of revenge and criminal acts targeting innocent civilians. These events have multiple negative phenomena, the most important of which is the phenomenon of the displacement of the displaced Inside Iraq towards the safe areas, as well as the tendency of some of the displaced factors outside Iraq, this phenomenon is expanding in its dimensions on the spatial struggle process when the family moves from one place to another, but it is linked to important variables, especially the process of displacement as well as social exclusion, as social researchers confirm that wars Poverty, deprivation, and unemployment are the most important causes of the phenomenon of social exclusion. All of these phenomena lead to psychological and social damage, the most prominent of which is anxiety, fear, and alienation.

Through his research, the researchers sought to investigate the history of the phenomenon of displacement in Iraq, to clarify the most important causes and results of this social phenomenon, which was frequently repeated in Iraqi society, and to find out the most important results that resulted from it.

Keywords: (displacement, social integration, family, social exclusion).

أوّلاً : عوامل ظاهرة النزوح ونتائجها :

١- عوامل ظاهرة النزوح ويمكن تلخيص أهم عوامل النزوح بالآتي:

أ- العنف والإرهاب والصراعات المسلحة :

شهد القرن العشرين موجات نزوح كبيرة حدثت بفعل الحروب والصراعات العسكرية بين البلدان، ولا شك أن أهمها تمثل بالحربين العالميتين (الأولى ١٩١٤-١٩١٩) و (الثانية ١٩٣٩-١٩٤٤) واللتان خلفتا ما يقرب من (٤٠) مليون قتيل، كما كان للحروب والصراعات المسلحة بين الدول التي شملت معظم بقاع العالم أثراً كبيراً في تفاقم عمليات النزوح، فضلاً عن الحروب والصراعات الأهلية والتي تنشأ في العادة عن زيادة الاحتقان والتباين بين المجموعات السكانية المختلفة، حيث تؤدي الاختلافات المذهبية والعقائدية والإثنية في الدول النامية إلى موجات نزوح كبيرة من السكان، وبصورة خاصة عندما تضعف الدولة في بسط سلطة القانون وحماية فئات المجتمع المختلفة، مما يؤدي إلى تعزيز الانتماءات العرقية أو الدينية أو القبلية، وبالتالي نشوء صراعات مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية، توظف تلك الاختلافات لصالحها وانعدام الأمن الغذائي والمأوى المناسب وشح كبير في فرص العمل والتعليم.

أمّا في القرن الحادي والعشرين فقد أدت موجة النزوح بفعل إزدياد حدة الأزمات والحروب التي حدثت في هذا القرن حتى اليوم، فاحتلال الولايات المتحدة الامريكية لكل من افغانستان ٢٠٠١ والعراق ٢٠٠٣، مثلما كان للثورات الشعبية التي حدثت في بعض بلدان الشرق الأوسط مثل (تونس, ومصر, وليبيا, وسوريا) أو ما سُميّ بالربيع العربي.

التي أدت إلى موجات نزوح كبيرة فاقمت من مشكلة النزوح القائمة أصلاً في بلدان شهدت صراعات داخلية أكثر حدة (مثل السودان, وفلسطين, والعراق)، وقد أجبر السكان المتأثرون بالنزاع والصراع المسلح إلى نزوح سواء داخل بلدانهم أو خارجها(دون مؤلف، ٢٠١٥، ص١٢١).

ب- الكوارث الطبيعية :

تشكل الكوارث الطبيعية عاملاً مهماً من عوامل نزوح الأفراد. وقد حدثت زيادة كبيرة في الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، سواء من ناحية عددها أو من ناحية الخسائر البشرية والمادية التي تسببت بها(دون مؤلف، ٢٠٠٣، ص٣)، والتي يعزوها المختصون إلى زيادة الاستغلال غير المنصف للموارد الطبيعية فضلاً عن الاستعمال السيء للصناعة الذي أثر بشكل سلبي على البيئة الطبيعية، الذي أنتج نوعاً من التلوث وخلق بيئة غير صالحة للسكن والعيش فيها، مما اضطر الكثير من السكان إلى النزوح إلى مناطق أُخرى أكثر ملائمة للسكن فيها.

ففي الفترة الزمنية الواقعة بين العام ١٩٧٥ و العام ٢٠٠٢ ازداد عدد الكوارث أربعة أمثالها، حيث شهدت السبعينيات كوارث طبيعية هائلة في العديد من مناطق العالم، وتضاعف عدد الأشخاص المتضررين سواء النازحين أو الجرحى والقتلى أو ممن أصبحوا بلا مأوى وبلا غذاء، حيث وصل المتضررون إلى مليار شخص خلال السنوات العشرة الأخيرة، بينما وصلت الخسائر الاقتصادية إلى (٦٢٩) مليار دولار،

وارتفع عدد الاشخاص المهددين بالخطر إلى (٨٠) مليون نسمة، أمّا عدد القتلى بسبب تلك الكوارث فقد بلغ (٨٠٠) ألف شخص(دون مؤلف، ٢٠٠٣، ص٦).

ج- الفقر وتدني المستوى الاقتصادي:

يعد الفقر أحد ترسبات البطالة، فهو يجعل الأفراد غير قادرين على التكيف مع بيئتهم بفعل ضعف قدرتهم على اشباع حاجاتهم الأساسية والضرورية للاستمرار على قيد الحياة(الحسن، ١٩٧٦، ص٣٢٥).

ويعد التفاوت في نسب النمو الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف الدول والأقاليم عاملاً مهماً في توجيه حركات النزوح، لأن مناطق الوفود توفر الفرص الاقتصادية للنازحين تلك الفرص المفتقدة في مناطقهم الأصلية، ومثال ذلك نزوح السكان من الريف إلى المدينة أو من مدينة إلى أُخرى أو الهجرة خارج الحدود الرسمية للبلد، ففي المناطق الريفية قد تسهم الزراعة بفرصها المحدودة للعمل للسكان الذين هم في تزايد مستمر، حيث التقلص المستمر في المساحات المزروعة من الأراضي وتفتت ملكيتها، مما يؤدي إلى تزايد نسب الفقراء والمعدمين في بيئة تعاني من ضغط كبير ومستمر، ففي مصر مثلاً تعد محافظات سوهاج والمنوفية من أكبر مناطق الطرد بسبب فقرها(العيسوي، ٢٠٠٥، ص٢٧٣).

أمّا في العراق، ونتيجة للحصار الاقتصادي في التسعينيات والذي فرض عليه بعد احتلاله الكويت فقد نزح ما يقارب (٢,٥) مليون عراقي بسبب استشراء الفقر والبطالة والانهيار المستمر للبنى التحتية(دون مؤلف، ٢٠١٤، ص١٤٢).

٢- النتائج السلبية لظاهرة النزوح :

أ- التغير الديموغرافي (السكان).

إنّ التغير الديموغرافي الناتج عن النزوح والتهجير القسري، يعد سمة من سمات المجتمعات التي عانت من النزوح، فالنزوح يؤدي إلى تعزيز الانقسام بين المجموعات وانغلاقها وذلك بعد أن تتغير الديموغرافيات ويصبح التنوع أقل وضوحاً في المنطقة الواحدة، والتباين أكثر حدة بين المجموعات.

كما إنّ ما واجهته المجموعات الإثنية والطائفية في مجتمعات وبلدان عدة من العنف والقمع والتضييق على حرياتها ليس بالقليل، وذلك للجم مشاعرها وانتمائها الوطني، وقد انعكس ذلك في ميادين التنمية والنشاط السياسي والإداري والاقتصادي عبر عهود طويلة من السيطرة الاستعمارية وصولاً إلى الدولة الوطنية بمراحلها الملكية والجمهورية.

ففي العراق مثلاً ازداد التغير الديموغرافي حدة وشراسة بعد تولي حزب البعث نظام الحكم عام ١٩٦٨، فتم تعريب مناطق عدة أهمها كركوك، كذلك العنف الطائفي والاثني الذي مارسه نظام صدام في العراق، أدى إلى تعميق حالة الإنقسام بين المجموعات الإثنية والقومية العراقية وانغلاقها، مما أفضى إلى احداث انكسار في الهوية الوطنية وإلى احتقان اجتماعي مستمر(شومان، ٢٠٠٣، ص٢٥٠).

أمّا بعد احتلال الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٣/٤/٩ للعراق والاطاحة بنظام صدام حسين، شهد العراق تحولات سياسية كبيرة مهدت لتغيير ديموغرافي واسع في العراق، إذْ تم استعمال الانتماءات المذهبية والدينية بشكل واسع من أجل الوصول إلى المناصب السيادية في الحكومة، عبر جذب واستقطاب الرعاية والانصار، مما أدى إلى تشكيل بيئة خصبة للطائفية الدينية، لا يزال العراق يعاني من آثارها إلى يومنا هذا(بن الشريف، انترنت)، وكانت موجة الإحتقان الطائفي التي حدثت بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء عام ٢٠٠٦ والتي استمرت لمدة عامين، كفيلة بتغيير خريطة العراق الديموغرافي (السكانية) بشكل واضح في عدد من المحافظات العراقية، حيث تبادلت المجاميع المتطرفة الاغتيالات والتفجيرات والاعتداءات وأعمال التخريب، بحق الاشخاص المدنيين. كما إنّ سقوط ثلثي مساحة العراق بيد تنظيم (داعش) الإرهابي كان السبب في إفراغ الكثير من المحافظات العراقية من سكانها الأصليين وتهجيرهم، مثلما حدث للأيزيدين في سنجار والشبك والمسيحيين في نينوى وللتركمان في تلعفر، وباستمرار الحرب ضد التنظيمات الإرهابية في العراق تتصاعد المخاوف من تغييرات ديموغرافية ناتجة عن عمليات النزوح التي لا تخلو من أبعاد سياسية تتمثل في طرح مشاريع تقسيمية تعمل على إنهاء التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي(محمد، ٢٠١٧، انترنت).

ب- أزمة السكن :

عادة ما يشكل الحصول على مأوى الهم الأوّل للنازحين، إذْ يكون النزوح وبخاصة بفعل الحروب والكوارث سبباً في فقدان الأفراد للمأوى، مما يضطرهم للسكن في المخيمات التي تُعد لاستقبالهم من قبل الهيئات الحكومية والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية، وفي أحيان كثيرة لا تفي هذه المخيمات بسبل الحياة الكريمة للنازحين ولا بحاجاتهم الأساسية، مما يجعل النازحين عرضة للكثير من المخاطر.

يعد توفير المأوى المناسب واللائق للعوائل النازحة الأسبقية الأولى من بين جميع الاحتياجات ذات الأولوية لما له من علاقة مباشرة بالحفاظ على كرامة وحياة العائلة وجميع أفرادها(اسماعيل وآخرون، ب.ت ، ص١٦٥). إنّ فرص وصول النازحين إلى سكن ملائم تبدو ضعيفة جداً إنّ لم تكن معدومة؛ لأنّ المجتمع المضيف للنازحين يعاني في الأصل من أزمة سكن حادة وخدمات صحية وتعليمية بائسة، وبالتالي فاقد الشيء لا يعطيه، حيث تشير التقديرات الحديثة للمجلس الوطني العراقي للإسكان أن هناك حاجة لما يقارب مليوني وحدة سكنية لتغطية الأزمة السكنية الحادة في العراق(اسماعيل وآخرون، ب.ت ، ص١٨).

وبفعل الإرهاب والعنف الطائفي والصراع المسلح، أصبحت آلاف العوائل دون مأوى تسكن العراء حتى المخيمات التي أُعدت لاستقبال النازحين كانت غير كافية، مما اضطر الكثير من العوائل النازحة في العراق للسكن في المدارس والهياكل القديمة والحسينيات والجوامع، وبسبب الأعداد الكبيرة للنازحين أعلنت

أكثر من محافظة عراقية عن عدم قدرتها على استقبال نازحين جدد، وعزت تلك المحافظات قرارها لحصول أزمة سكن فيها، حتى قبل استقبالها لأعداد كبيرة من النازحين.

(اسماعيل وآخرون، ب.ت ، ص٨٠)

لقد عاش معظم النازحين العراقيين في المجتمعات المحلية المضيقة موزعين لدى الأصدقاء والأقارب أو في مساكن استأجروها أو مباني حكومية سكنوا فيها بشكل غير رسمي، وقد ظهرت عمليات المسح التي قامت بها مراكز النزوح والهجرة، أن النازحين يعيشون في مساكن غالباً ما تكون مكتظة وفي حالة سيئة جداً، إلا أنه بمرور الزمن تمكن بعض النازحين السكن في منازل مستأجرة خالية من أبسط الخدمات الأساسية والتي توفر حياة كريمة للنازحين(البوفا وآخرون، ٢٠١٠، ص٥٠).

كما أنّ زيادة الطلب على السكن في المحافظات المضيفة للنازحين إلى إرتفاع أسعار المساكن، والذي يخلق بدوره بعض التوترات بين النازحين وسكان المجتمع المضيف وبصورة خاصة المستأجرين، كما ساهمت أزمة السكن في انتشار ظاهرة العشوائيات والتجاوز على الأراضي غير المستغلة من قبل العوائل النازحة، وبسبب عجز الدولة التي تعرضت لموجات نزوح كبيرة عن توفير البدائل وحل أزمة السكن فقد غضت النظر عن تلك التجاوزات(البوفا وآخرون، ٢٠١٠، ص٨١)، وبحسب التقرير الصادر عن منظمة أوتيشا (منظمة معنية بأزمة النازحين في العراق).

ان أنظمة النازحين في العراق، فإنَّ ١١% من النازحين يسكنون في المباني المهجورة و ٤% في المخيمات و ١٢% في الفنادق و ٢٧% في المنازل المؤجرة ٣٢% مع المجتمعات المضيفة(دون مؤلف، ٢٠١٤، ص٥).

وبالرغم من أهمية السكن للنازحين، يبقى الوصول إلى سكن ملائم في المجتمع المضيف عملية في غاية الصعوبة، وذلك بسبب الأعداد الهائلة من النازحين نحو المجتمعات المضيفة في العراق التي وضعت تحت ضغط شديد، إذْ يعيش (٧٠%) من النازحين في مساكن مستأجرة, أو مع عائلات مضيفة، ويعيش (٢٠%) منهم في ملاجئ وبوضع محرج للغاية، وأن (٣٧%) من النازحين أُجبروا على العيش بجوار عائلات غريبة عنهم، فضلاً عن ذلك فإنَّ (٤٦%) من المساكن لا يوجد فيها أبواب، والتي يوجد فيها أبواب فإنها أمّا مستهلكة أو بدون أقفال، وفي ظل تلك الأخطار فإنَّ الضعف منتشر بين (٢٥%) من النازحات وهن فتيات مراهقات ونساء لهن حاجات لا تتحقق في ظل هكذا نوع من المساكن، فالكثير منهن قد يتعرضن للاعتداء اللفظي والتحرش الجنسي لدرجة أنّ الغالبية منهن ينسحبن عن المشاركة والتفاعل مع الآخرين، مما يتسبب في عزلتهن النفسية والاجتماعية(مشروع الدعم الإنساني للنازحين، ٢٠١٧، انترنت).

ج- البطالة وفقدان فرص العمل :

في العادة فإنَّ واحدة من أهم نتائج النزوح تتمثل بارتفاع نسب البطالة وفقدان فرص العمل بالنسبة للنازحين الذين يعانون كثيراً لتلبية حاجاتهم الأساسية، فيلجأون للاعتماد على مدخراتهم (إذا كان لديهم ما

يتوفر منها) فضلاً عما يصلهم من مساعدات وتبرعات من الهيئات الحكومية والدولية والمنظمات الإنسانية والتي لا تكفي في معظم الأحيان.

إنّ عدم قدرة الفرد النازح في الوصول إلى سوق العمل أو حرمانه من ذلك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وعدم حصوله على دخل مناسب يستطيع من خلاله توفير الاحتياجات الضرورية لأسرته، قد يدفعه ذلك إلى اتباع أساليب أو وسائل غير مشروعة للحصول على الدخل، مثل السرقة أو العمل والمتاجرة بالممنوعات وقد يتطور الأمر إلى أكثر من ذلك بحيث يكون هؤلاء الأفراد المحرومون والمهمشون أكثر عدائية للمجتمع(عبد الله، ٢٠٠٦، ص١٦).

وفي حالة الصراعات الأهلية المسلحة قد يقتل الرجل من معيلي الأسر، مما يزيد من معاناة تلك الأسر النازحة التي تظل غالبيتها من النساء والأطفال فتواجه صعوبات أكبر.

د- تسرب الأطفال النازحين من المدارس وانتشار ظواهر التسول والبغاء :

بسبب الأوضاع غير المستقرة للأسر النازحة، أو عدم وجود مدارس قريبة من سكنهم يصعب وصول الطلبة النازحين إلى المدارس، فضلاً عن المعوقات الاقتصادية والأمنية، إذْ أن أغلب الأسر النازحة تكون قادرة على توفير متطلبات نقل أبنائها من وإلى المدرسة، بل الكثير من الأطفال النازحين يتركون الدراسة، ويبدأون بالبحث عن فرصة عمل من أجل إعالة أسرهم، وبالأخص تلك الأسر التي فقدت معيلها بسبب الصراعات المسلحة.

كما إن قلة الأمن نتيجة للأعمال الإرهابية، يجعل الكثير من الأطفال عرضة للعنف وللإيذاء الجنسي، مما يؤثر سلباً وبشكل خاص على إجبار الفتيات من قبل أسرهن النازحة على البقاء في المنزل وعدم الذهاب إلى المدرسة، وقد أخر العنف والنزوح السكاني جراء الصراع الطائفي بتعليمهم، ففي عام ٢٠٠٧ قدرت منظمة اليونيسيف أن ٢٥٠ ألف طفل عراقي ناج في سن الدراسة الابتدائية قد انقطعوا عن التعليم(مار، ٢٠١٣، ص ٢٠)، كما أن اعمال العنف والنزوح القسري طالت أعداد كبيرة من المعلمين والمدرسين والتي تعد أحد الأسباب المهمة لتدني المستوى التعليمي في العراق(دون مؤلف، ٢٠١٠، ص٤).

إنّ استمرار النزوح يجعله مألوفاً، يجعل مظاهره كزيادة أعداد المتسولين وتزايد في ظاهرة البغاء مقبولة بفعل عدم وجود حلول جذرية لإيقاف هذه الممارسات السلبية، فالانتشار الواسع لظاهرة التسول في الميادين العامة والأسواق وتقاطعات الطرق والذي قد يصل إلى البيوت(القيسي، ب . ت ، ص٢٢١).

كما إنّ التسول يمارس الغالب من الفئات الضعيفة في المجتمع مثل النساء والأطفال وكبار السن أضف إلى هؤلاء المتسولين الكثير من النازحين الذين أُجبروا على ترك منازلهم وممتلكاتهم التي أصبحت فيما بعد عرضة للسلب والنهب، وبالتالي تقطعت بهم سبل العيش، ولم يعد أمامهم حلول سوى الإستجداء والتسول هم وأطفالهم بطرق مختلفة مثل بيع المناديل الورقية والشاي والتسول هم وأطفالهم بطرق مختلفة

مثل بيع المناديل الورقية والشاي والمشروبات الغازية في تقاطعات الطرق، بفعل معاناتهم في الحصول على فرصة عمل.

وقد أثرت عمليات النزوح بشكل سلبي على الأسر التي فقدت معيلها بسبب النزاع المسلح والعنف الطائفي والاعتقالات العشوائية، وتركهُ إدارة شؤون الأسرة للمرأة التي عليها القيام بدور الأم والأب في الوقت نفسه، وما يترتب على ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية تؤثر على الأبناء والزوجة بسبب غياب رب الأسرة(اسماعيل وآخرون، ب . ت ، ص٨١).

وقد أدى ضعف الحالة الاقتصادية لبعض النساء النازحات للعمل بمهن مختلفة من أجل رفع حالتهن المعيشية، فيلجأن إلى التسول والبغاء(القيسي، ب . ت ، ص٢٠٥)، وتلك آثار ونتائج لا يمكن أن تزول حتى بعد عودة النازحين واندماجهم مع المجتمعات المحلية المضيفة.

هـ- فقدان الوثائق الرسمية:

لقد عانى الكثير من النازحين وفي جميع أنحاء العالم من فقدان الوثائق الثبوتية، فهم بدونها لا يستطيعون الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية، بما في ذلك حرية النقل، فإنَّ النازحين الذين يفقدون الوثائق المدنية بسبب النزوح المفاجئ يتعرضون لخطر الاعتقال والاحتجاز، علماً أن كثيراً من الأسر النازحة تفتقد للهوية القانونية، إذ لا زالت مشكلة الحصول على الوثائق الرسمية تشكل تهديداً مستمراً للنازحين في كل من العراق والسودان وسوريا(Hassin and Al-Jyboori, Internet).

و- الآثار الصحية والنفسية للنزوح :

إنّ عملية انتقال النازحين من مكان إلى آخر يجعل من المخاطر الصحية التي تحيط بهم أكثر تهديداً لحياتهم وبشكل مستمر، إذ يتعرض عدد من النازحين من مناطق النزاعات المسلحة إلى اصابات ترافق عملية النزوح كالتعرض للإصابة باطلاق ناري أو جروح ناجمة عن الشظايا، أمّا النساء فتعرض الحوامل منهن إلى الإجهاض أو الولادة المبكرة، فإن تجمع النازحين في أماكن ومخيمات مكتظة وغير صحية، يؤدي لانتشار الأمراض الجلدية، ويزيد من صعوبة علاج الأمراض المزمنة(اسماعيل وآخرون، ب. ت ، ص٨٢).

ففي العراق مثلاً أكدت منظمة الصحة العالمية (WHO) على وجود ٢,٣٢٥ نازحاً أصيبوا بمرض الكوليرا المعدي، والذي انتشر في ١٥ محافظة عراقية(دون مؤلف، ٢٠١٥، ص٣٣).

حيث أكدت المنظمة على أن هناك طلبات مستمرة للخدمات الصحية سواء من قبل النازحين أو من قبل المجتمعات المضيفة الهشة التي تعاني من ضغط كبير على البنى التحتية المنهكة للصحة العامة، التي تعاني من نقص واضح في المعدات الصحية والأدوية، وأشارت المنظمة أن أعداد حالات الإصابة بالأمراض ارتفعت بنسبة ٢٠٠% بين الأشخاص النازحين(دون مؤلف، ٢٠١٥، ص٣٠).

إنّ من أهم مؤشرات التكيف والاندماج للأفراد هو سلامتهم من الأمراض الإنفعالية والعقلية والجسمية، التي تعود عليه بالرضى النفسي أوّلاً والقبول في المجتمع ثانياً, وبالتالي الشعور بالراحة النفسية والتكيف

مع المجتمع الجديد، إذْ أن ٧٥% من الاعتلالات البدنية التي يعاني منها الأفراد هي نفسية المنشأ(جلال، ١٩٨٥، ص٨٥)، فإنَّ ما حدث للأسر النازحة قسراً من ضغوط نفسيه ناتجة عن الأوضاع السيئة التي مروا بها، بسبب تركهم لمنازلهم وممتلكاتهم وأماكن عملهم عنوة، وذلك لتعرضهم للقتل والترهيب أو تعرض أحد أعضاء الأسرة إلى الخطف والقتل، فضلاً عن الأحوال السيئة التي يعيشونها، زاد من تفاقم المشكلات النفسية والصحية التي تواجه النازحين، وبصورة خاصة الفئات المستضعفة من الأطفال والنساء وكبار السن الذين تعرضوا لصدمات نفسية واجتماعية من الصعب عليهم تجاوزها أو تجاهلها.

ويعد الأشخاص المعاقين أكثر فئات المجتمعات تعرضاً لانتهاكات نفسية وجسمية لعدم قدرتهم في الوصول إلى المؤسسات العدلية، إذْ تبلغ درجة تعرض النساء والأطفال المعاقين أضعاف ما يتعرض له الآخرون من إساءة عاطفية وجسدية، فضلاً عن تحديات الحركة وبعد المسافات التي يجب أن يقطعها النازحون المعاقون للوصول إلى دورات المياه والخدمات الأساسية الأُخرى، وكان الكثير من النازحين المعاقين قد فقدوا الاتصال بعوائلهم التي كانت ترعاهم وتقدم لهم العون والمساعدة أثناء النزوح مما جعلهم أكثر ضعفاً وعزلة مما كانوا عليه في مناطقهم الأصلية، وبالتالي يقع هؤلاء ضحية للعنف والاستغلال الجنسي والتمييز الذي يمارس ضدهم(جلال، ١٩٨٥، ص٨).

أمّا كبار السن من ذوي الإعاقة فقد يكونون عرضة للإنكار والإهمال من قبل أعضاء أسرهم، بسبب عدم الرغبة في تقديم المساعدة لهم، وبذلك يواجهون الضعف وعدم القدرة على الوصول إلى المأوى والغذاء والرعاية الصحية الضرورية للبقاء على قيد الحياة(دون مؤلف، ٢٠١٤، ص٩١).

ز- ضعف تقبل المجتمعات المضيفة وجود النازحين في مجتمعاتهم :

إنّ رفض أو ضعف استقبال النازحين في المجتمع المضيف، لا يجعل من الاندماج في تلك المجتمعات شيئاً يسيراً أو ممكناً، بسبب الرؤية السلبية التي كونها المجتمع المحلي تجاه النازحين، وذلك باعتبار إنّ النازحين سوف ينافسونهم على موارد عيشهم التي هي شحيحة وضعيفة أصلاً، وهذا بدوره يؤثر على طبيعة العلاقات والتواصل الاجتماعي بين الطرفين، حيث يسود تلك العلاقات الاضطراب والتوتر وعدم المشاركة، فضلاً عن ضعف المؤسسات الرسمية ودورها في دعم المجتمع المضيف من أجل استيعاب النازحين، كما أن بعض المجتمعات المضيفة للنازحين في العراق، تدفع النازحين للعودة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال الحد من الفرص التي يستطيع النازح من خلالها الاعتماد على نفسه، حيث يبقى معتمداً على بعض المساعدات التي تكون في الغالب ضعيفة وغير كافية، وبالتالي شعور النازحين بالاضطراب وعدم الاستقرار والتفكير في العودة حال توفر الفرصة المناسبة لذلك(برديائف، ١٩٦٠، ص١٢٠).

النتائج الايجابية للنزوح :

إنّ المزايا التي يجلبها النازحون للمجتمعات المضيفة تكون اقتصادية في الغالب(برديائف، ٩٦٠، ص٢٩)، ففي حالة إتاحة الفرصة للنازحين المشاركة في اقتصاد المجتمع المحلي فأنه بإمكان النازحين أن يؤثروا إيجاباً على اقتصاد ذلك المجتمع من خلال المساهمة في توفير العمالة الرخيصة وزيادة دخل الباعة من المجتمع المحلي عن طريق بيع المواد الغذائية الرئيسية، فضلاً عن المواد الأُخرى مثل الملابس ومواد البناء(لوشر و ميلز، ٢٠٠٩، ص١٠)، وفي دراسة أجرتها المنظمة الدولية على النازحين؛ فقد كانت آراؤهم مختلفة حول المزايا التي يجلبها النازحون للمجتمع المضيف، فمن وجهت نظر النازحين إنّ فرص التوظيف والأعمال الجديدة التي أحضروها كانت لها فائدة كبيرة فيما يرى أبناء المجتمع المضيف إنّ الأعمال التي أنشاها النازحون تنافس الأعمال المماثلة الموجودة أصلا في المجتمع المضيف، وهذا برأيهم شيء سلبي(دون مؤلف، ٢٠٠٣، ص٢٩)، ولكن هل يمكن اعتبار المنافسة بين عملين مماثلين هو شيء سلبي؟ في الواقع لا يمكن وذلك لأن المنافسة سوف تكون فيما بعد وجود البضاعة المنتجة ومن ثم المنافسة في السوق على عرضها بأسعار أقل والقضاء على احتكار السلع في حال وجود منافس، وهذا بحد ذاته يشكل إيجابية كبيرة للمجتمع المضيف. كما أن التبادل الثقافي المتوازن بين الثقافات الفرعية للنازحين والمجتمع المضيف يعد أحد العوامل الأساسية في تغيير المجتمعات نحو الأفضل فضلاً عن مساهمته في تصحيح بعض الأفكار السلبية المسبقة المكونة من بعضهم على بعض، وبدون ذلك التفاعل والتبادل الثقافي يسود الإنغلاق والعزلة بين المجتمعات ويفسح المجال أمام العنف والتكفير والتطرف والإرهاب، ولهذا يُعد التبادل الثقافي أحد إيجابيات قدوم النازحين نحو المجتمعات المضيفة. (مجلة سياسات الهجرة، ٢٠١٦، ص٣)

كما أنّ هناك منافع اجتماعية أُخرى لقدوم النازحين على المجتمعات المضيفة مثل إعادة لم شمل العائلة، والزواج بين أبناء الوافدين الجدد وأبناء المجتمعات المضيفة، وتكوين الصداقات(دون مؤلف، ٢٠٠٣، ص٢٩)، التي تلعب دوراً في تماسك أفراد المجتمع الذين لا يرتبطون بروابط القرابة(الهاشمي، ٢٠١٢، ص١٦١).

ثانياً : في توصيف الاندماج الاجتماعي :

ومن الضروري النظر في أنواع الاندماج لإعطاء تصور أكبر عن تجارب النازحين في المجتمع المضيف، وأنواع الاندماج هي:

١- الاندماج الثقافي : يشير الاندماج الاجتماعي إلى تركيب الأجزاء معاً لتشكيل المجتمع بأسره، وبالتالي فإنَّ الجمع بين أجزاء المجتمع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعاطف والانسجام من أجل تشكيل وحدة متناغمة واحدة وتعزيز المساواة على جميع أجزاء المجتمع، ولذلك فإنَّ الهدف من الاندماج هو خلق مجتمع مستقر وآمن وعادل للجميع يقوم على مبدأ احترام التنوع ويكون مجتمع مستقر وآمن وعادل

للجميع يقوم على مبدأ احترام التنوع ويكون لكل شخص فيه دور في صنع القرار الذي يؤثر على مسيرة حياتهم(بعلبكي وآخرون، ٢٠١٤، ص٥١-٥٢).

وعلى النقيض من ذلك عدم احترام التنوع الثقافي سيؤدي إلى تقلص كبير في التفاعل الاجتماعي وقبول الآخر، وقد يكون لذلك عواقب سلبية على الأفراد والأسر والمجتمع، فقد يواجه الأفراد العزلة والإحباط والإكتئاب والأمراض الجسدية والنفسية وخيبة الأمل وسيادة اللامعيارية التي تمنعهم من العيش في حياة سعيدة ومنتجة(غدنز، ٢٠١٤، ص٢٣٥)، إذ إن المشاركة الفعالة في المجتمع المضيف تسهم في مساعدة النازحين في تنمية قراراتهم وفي احترام ذواتهم وتعزز ثقتهم فيه، وبالتالي ضرورة العمل على إعادة تأهيل النازحين الذين عانوا من الظلم والاضطهاد والاغتصاب وانتهاك الحقوق والتشرد، فعن طريق المشاركة باعتبارها أحد مستويات الاندماج الاجتماعي، يمكن للنازحين المساهمة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والعمالة وصنع القرار، هي أفضل طريقة يمكن تطبيقها، والتي توفر مساحة واسعة من التفاعل الآمن للنازحين في الفضاء العام طريقة يمكن تطبيقها، والتي تساهم في توفير مساحة واسعة من التفاعل الامن للنازحين في الفضاء العام للمجتمع المحلي المضيف، وبهذا المعنى يمكن للنازحين الانتقال من حالة التوتر والصراع مع المجتمع المضيف إلى حالة العيش معاً.

٢- الاندماج الإثني: إنّ ميل النازحين لتحديد مكان وجود أقاربهم وأصدقائهم وأماكن استقرارهم، هو عملية مألوفة ناتجة عن الحاجة إلى إعادة التوحد مع أفراد الأسرة وغيرهم من الأقارب هذا من جانب ومن جانب آخر هو عدم الإلمام الأولي بطبيعة المجتمع المضيف الجديد، كبيئة جديدة، لذلك فإنهم يعتمدون جانباً آخر هو عدم الإلمام الأولي بطبيعة المجتمع المضيف الجديد كبيئة جديدة، لذلك فإنهم يعتمدون بعمق على أقاربهم أو أصدقائهم بالمجتمع المضيف(Ilaj, 2014, P.51)، لمساعدتهم في إيجاد أفضل الفرص للعمل، أو حيث يمكنهم استعمال مهاراتهم على أفضل وجه(Gought, 2009, P.20).

٣- الاندماج التعليمي: يُعد التعليم وسيلة لتنمية الموارد البشرية التي تسهم في تماسك المجتمع عن طريق نقل قيمه الأساسية إلى الأجيال الجديدة، فكثيراً ما يكوّن التعليم مجالاً نسبياً للحياة الاجتماعية للنازحين، باعتباره يوفر لهم أماكن آمنة للمشاركة والتفاعل مع الآخرين في المجتمع المضيف، والحد من العزلة، إذ لا يمكن تجاهل الجانب الاجتماعي للمعرفة فهي تساعد على إقامة العلاقات مع الناس(برديائف، ١٩٦٠، ص١٤٥).

ونتيجة لذلك يعمل العديد من النازحين لتوسيع مهارات أطفالهم من خلال التعليم، ويعد التعليم في المدارس والكليات والجامعات والمؤسسات المهنية حجر الزاوية في الاندماج الاجتماعي الناجح من حيث تعلم لغة المجتمع المضيف، والتدريب لتحقيق أقصى قدر ممكن من فرص العمل(عبد القادر و سالمي، ٢٠١٤، ص٦).

٤- الاندماج الاقتصادي: يؤدي العمل دوراً هاماً وحيوياً في حياة النازحين، إذ يساهم في استعادة الثقة بالنفس، ويعزز وضعهم اجتماعياً ونفسياً ومادياً، كما أنه يعد مصدراً مهماً للارتباط الاجتماعي إذ

يفرض أن المجتمع الذي يرتفع فيه معدل البطالة هو أقل اندماجا من المجتمع الذي يعمل معظم أعضائه(بركات، ٢٠٠٠، ص١١٩)، لذلك يعد العمل جزء أساسي من عملية الاندماج الاجتماعي الناجحة.

ويشير الاندماج الاقتصادي للنازحين إلى مشاركتهم في سوق العمل في المجتمع المضيف، ولأن العمالة هي العناصر الرئيسية للاندماج الناجح في المجتمع المحلي، فإنّ الاخفاق في معالجة الاندماج الاقتصادي يرسل سلبياً مؤشراً للنازحين ويشجعهم على تهميش انفسهم (Maghusson, 2014, P.28)، ومن الممكن أن نجد مبدأ الاندماج الاقتصادي في نفوس النازحين وعقولهم فهم يفضلون العمل من أجل إدارة شؤون حياتهم اليومية ودعم أسرهم ومن ثم إحساسهم بالإستقرار في المجتمع المضيف(Maghusson, 2014, P.29).

إنّ العمالة التي تقوم على أساس المصالح المتبادلة، يمكن أن توفر خلفية ثقافية مشتركة وعلاقات اجتماعية واسعة بين النازحين والمجتمع المضيف(بركات، ١٩٨٤، ص٥٥)، وبالتالي تحقيق تقارب وانسجام بين الطرفين بسبب عملية التفاعل مع الآخرين الذي هو قائم على المصلحة المتبادلة بالعمل.

٥- الاندماج الديني: إنّ الدين جزء لا يتجزأ من هوية النازحين، فعندما ينتقل النازح من مكان إلى آخر لا يترك معتقداته وتعاليمه الدينية التي نشأ وتربى عليها في منطقة الأصل، وبالتالي فإنَّ مثل تلك المعتقدات قد تؤثر في توجيه تحركات النازحين نحو بعض المناطق دون سواها(بركات، ١٩٨٤، ص٦٧)، وذلك بسبب الصلات الدينية.

في ذلك المكان، فقد يدرك النازحين إنّ المناطق التي فيها تماثل في المعتقدات الدينية، توفر لهم الدعم النفسي والمادي والحصول على المساعدات ومكان آمن للسكن، وبهذه الطريقة قد يصبح الدين عامل جذب للنازحين نحو مناطق معينة دون أُخرى.

وهذا لا يعني بأن جميع النازحين قد توجهوا إلى المناطق التي تماثلهم في الدين أو الطائفة، فالكثير من النازحين اختاروا المناطق التي تكون أكثر أمناً بغض النظر عن الطائفة أو المعتقد، وهنا لا بد من التفاعل بين الديانات أو الطوائف في منطقة الأصل وبين الديانات الموجودة في المجتمع المضيف، مما قد يساهم في تصحيح بعض المفاهيم الرمزية الخاطئة التي تكونت في وقت سابق نحو بعضهم البعض وبالتالي تحقيق القبول والانتماء ودرء التوترات بين النازحين والمجتمع المضيف.

٦- الاندماج اللغوي: تلعب اللغة دوراً أساسياً في حياة الإنسان، لأنه عبرها يعبر عن أفكاره ورغباته واحتياجاته وميوله، وأن يفهم البيئة المحيطة به وأن يتفاعل اجتماعياً مع الآخرين(المعوش، ٢٠١٥، ص٥٦).

إنّ نسبة غير قليلة من النازحين الذين تواجدوا في محافظة السليمانية لا يستطيعون التكلم باللغة الكردية أو يعانون من صعوبة في فهم اللهجة الدارجة في المحافظة بالنسبة للاكراد النازحين من سنجار والموصل، وبحكم عمل الباحث كمدرس بعقد مع وزارة التربية في المدارس التي تم فتحها في الإقليم من

قبل وزارة التربية في محافظة السليمانية حيث كان لهذه المدارس الدور الكبير في مواصلة الطلبة النازحين لدراستهم وتحقيق نسب لا بأس بها من النجاح، حيث تم فتح الممثلية التي أخذت على عاتقها تحمل المسؤولية وعدم ضياع اجيال المستقبل والعمل بالممكن حيث أفتحت بتاريخ (٢٠١٤/١٠/١٣) وتم تكليف السيد مزهر سرحان ذياب (مدير تربية الانبار) مديراً للممثلية وبإشراف المديرية العامة لتربية صلاح الدين حيث بلغ عدد الطلبة أكثر من خمسة آلاف تلميذاً من كلا الجنسين وتم فتح (١٢) مدرسة إبتدائية ومتوسطة وأعدادية والتحاق الطلبة بها وحسب مراحلهم الدراسية.

وبذلك استطاع الطلبة من خلال جهد وزارة التربية متمثلة بتربية صلاح الدين من مساعدة الطلبة في مواصلة دراستهم من خلال التنسيق مع وزارة التربية ومديرياتها في إقليم كردستان في تخطي مشكلة الاندماج اللغوي للنازحين مع مجتمع يختلف عنهم في اللغة واللهجة.

الخاتمة:

تُعد عملية الاندماج الاجتماعي للنازحين في منطقة النزوح من العمليات المعقدة، لكون النزوح القسري الذي حدث في العراق ناتجاً عن صراعات مسلحة وعنف طائفي واحتلال داعش للمناطق السكنية للمواطنين، ولكي تتم عملية اندماج النازحين بمجتمعاتهم المضيفة بنجاح يتطلب حل مسببات النزوح القسري وآثاره التي ارتبطت في أغلب الأحيان بسيادة الدولة وفرض قوتها, وتحقيق الأمن, والتوزيع العادل للموارد الاقتصادية, والمعاملة بالمساواة، وهذا دفع إلى التنسيق عالي المستوى مع جهات وأطراف متعددة من داخل البلد وخارجه بالإضافة إلى إشراك المتضررين من عملية النزوح القسري، وفي خضم هذه التعقيدات يبقى البحث عن حل مستدام لمشكلات النزوح أمر معقد وطويل الأمد، وغير قابل للتطبيق في بلد يعاني من ظروف معقدة ومتداخلة مثل العراق، وهذا التعقيد في عملية الاندماج الاجتماعي ينعكس بشكل مباشر على نتائج البحث المتعلقة بمعوقات الاندماج الاجتماعي للنازحين في مجتمعاتهم الضيفة فهي متشعبة وكثيرة.

المصادر و المراجع

أولاً: المصادر العربية

١. اسماعيل. خالد وآخرون. (ب.ت). النزوح الكبير، بغداد، مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية.

٢. برديائف. نيقولاي. (١٩٦٠). العزلة والمجتمع، ترجمة فؤاد كامل، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.

٣. بركات. حليم. (١٩٨٤). المجتمع العربي المعاصر (بحث استطلاعي اجتماعي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١.

٤. بركات. حليم. (٢٠٠٠). المجتمع العربي في القرن العشرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١,٧

٥. البوفا. سباستيان وآخرون. (٢٠١٠). النزوح الداخلي (الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات)، جنيف، مركز رصد النزوح الداخلي ٠مجلس اللاجئين النرويجي).

٦. جلال. سعد. (١٩٨٥). المرجع في علم النفس، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١.

٧. الحسن. إحسان محمد. (١٩٧٦). علم الاجتماع (دراسة نظامية)، بغداد، مطبعة الجامعة.

٨. دون مؤلف. (٢٠٠٣). المنظمة الدولية للهجرة، النزوح الداخلي في العراق (معوقات الاندماج)، بغداد، مكتب المركز الاقليمي لوسط العراق، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

٩. دون مؤلف. (٢٠٠٣). لجنة الأمن الغذائي العالمي، تأثير الكوارث على الأمن الغذائي والتخفيف من حدة الفقر على المدى البعيد، روما، الدورة التاسعة والعشرون.

١٠.دون مؤلف. (٢٠١٠). الاتحاد العام لنساء العراق: انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية لحصول أطفال ونساء العراق، جنيف، الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان، تشرين الثاني.

١١.دون مؤلف. (٢٠١٤). التقرير الوطني للتنمية البشرية، شباب العراق تحديات وفرص، العراق : وزارة التخطيط وبيت الحكمة، ط١.

١٢.دون مؤلف. (٢٠١٤). المفوضية العليا لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الشامل حول اوضاع حقوق الإنسان في العراق (التقرير الثاني)، بغداد، مجلس المفوضية، المادة (؟)، فقرة (٨).

١٣.دون مؤلف. (٢٠١٤). منظمة أو نشاط ازمة النازحين في العراق، (تقرير) رقم (٩).

١٤.دون مؤلف. (٢٠١٥). الأمم المتحدة، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة متغيرة، بيروت، الإسكوا.

١٥.دون مؤلف. (٢٠١٥). منظمة الصحة العالمية (WHO)، التأهب والاستجابة لها (تقرير) المكتب الاقليمي للشرق الأوسط.

١٦.شومان. عبد الخالق ناصر. (٢٠٠٣). الطائفية السياسية في العراق، لندن، دار الحكمة، ٢٠٠٣.

١٧. عبد القادر. خليفة و سالمي. فاطمة. (٢٠١٤). دور المؤسسة التربوية في ادماج الفرد في المجتمع، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد ١٥.

١٨. عبد الله. نداء حسين. (٢٠٠٦). واقع البطالة في العراق، بحث مقدم إلى المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد.

١٩. العيسوي. فايز محمد.(٢٠٠٥). أسس جغرافية السكان، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

٢٠. غدنز. انتوني. (٢٠١٤). علم الاجتماع مع مدخلات عربية، ترجمة فايز الصياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ط٤.

٢١. القيسي. فريد جاسم حمود. (ب.ت). العنف في العراق (دراسة سوسيولوجية تحليلية)، بيروت، دار ومكتبة البصائر، ط١.

٢٢. لوشر. غيل و ميلز. جيمس. (٢٠٠٩). فهم التعدي، نشرة الهجرة القسرية (النوح المطول) مركز دراسات اللاجئين، جامعة اكسفورد، العدد ٣٢.

٢٣. مار. فيبي. (٢٠١٣). عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مراجعة احسان الجرجفي، بغداد، دار المرتضى.

٢٤. مجلة سياسات الهجرة. (٢١٦). التفاعل الثقافي من منطق الصدام إلى منطق التفاوض، مركز الابحاث والسياسات في شؤون الهجرة، العدد الأوَّل.

٢٥. المعوش. سالم. (٢٠١٥). دور اللغة العربية في بنا المجتمع وتطويره، بيروت، مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر، ط١.

٢٦. الهاشمي. حميد. (٢٠١٢). العراقيون في هولندا – نحو صياغة اطار نظري لدراسة الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، بغداد، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية.

ثانياً المصادر الاجنبية

1. Gought. Yu Xie abd. Margaret. (2009). Etht, Ethnihc Ehglaves and the Earnings of Immigrahts, Washingtoh, University of Michigan, Institute For Social Research, Population studies center.

2. Llaj. Makki. (2014). What are the integration of Iraq Muslim shite refuges In Sydney, Australia?, This Sydney.

3. Maghusson. Karin. (2014). The Sociocultural Integration of Highly Educated Migrants in Sweden, Malmo University, Malmo Institute for studies of migration.

ثالثا: الانترنت

١. بن الشريف. خالد. (٢٠١٧). كيف تغير الصراعات الطائفية ديموغرافية العراق باستمرار، تم الاسترجاع ٢٠١٧/١٢/١١، الوقت (4:40:P.M) على الموقع الالكتروني : https://wwww.sasapost.com/war-changes-demographics-of-iraq/

٢. محمد. حمد جاسم. (٢٠). التغير الديموغرافي واثره على التعايش السلمي في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، تم الاسترجاع ٢٠١٧/٢/١٦، الوقت (10:55:P.M) : على الموقع الالكتروني:http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/8556

٣. مشروع الدعم الإنساني للنازحين، الحد من المخاطر واعادة التأهيل، المرحلة اولى والثانية، ٢٠١٥-٢٠١٧، تم استرجاعه ٢٠١٧/١/٢٠، الوقت (10:10:P.M)، على الموقع الالكتروني:https://ar.unhabitat.org/iraq/iraqrisk-reduction-and-rehablitation

4. Ahmed Hassin and ays Al-Jyboori, Humanitarian Challenges in Iraq's displacemenetcrisis, Ceas five center for Civilian rights and minority rights group international, December2016, on the link : https://www.ecoi.net/file-upload/1788-1483364807-rik.pdf.